الفصل السادس

حزب الأمة والمجالس النيابية

المجالس القائمة وتمثيل الحزب فيها — هل كان للحزب هيئة برلمانية ؟ — الطلب النيابى بين الدستور الكامل وتوسيع اختصاصات الهيئات القائمة — موقف حزب الأمة من بعض القضايا المعروضة — حزب الأمة والجمعية التشريعية .

بموجب القانون النظامى الصادر عام ١٨٨٣ ، وجدت بمصر ثلاث هيئات نيابية او بمعنى ادق شبه نيابية او تمثيلية هى : مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، وكان الطابع الاول لتكوين هذه الهيئات هو انها تتكون من كبار الملاك الزراعيين او كبار المولين (١) ، اى انها مثلت قنوات اساسية لاعيان المصريين للقيام بدور فى الحياة السياسية بشكل او بآخر ، وبالنسبة لسلطات مجالس المديريات فهى سلطات استشارية محضة وذات طابع محلى صرف ، وتكمن اهميتها فى انها امدت مجلس الشورى والجمعية العمومية باعضائهما ، وعلى ذلك سوف يكون حديثنا عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية هو ضمنا ، حديث عن هذه المجالس ، وقد انحصرت وظيفة مجلس الشورى في فحص وتقديم التوصيات او التوضيحات للحكومة حول كل المسائل المقترحة ، وليس لديها اى سلطة تشريعية ، كما أن آراءها ليست ملزمة للحكومة ، اما الجمعية العمومية

---

(١) المادة ١٤ من قانون مجالس المديريات تنص على أن يكون العضو ممن يدفعون أموالا مقررة على عقارات او أطيان قدرها خمسة آلاف قرش سنويا منذ سنتين على الاقل ومن هؤلاء الأعضاء كان يؤخذ مجلس الشورى . أما المادة ٤٢ من قانون الجمعية العمومية فتشترط أن يكون العضو مؤديا خمس سنوات على الاقل ويركو أو أموالا مقررة على عقار او أطيان قدره الفا قرش سنويا (ألبرت شتير : الدستور المصرى ، والحكم النيابى في مصر ، ص ٥١٢ — ٥١٧) .

فوظيفتها الاساسية الموافقة على الضرائب الجديدة التى لا يمكن تقريرها بدون موافقتها (٢) . وقد استمر مجلس الشورى مدة ثلاثين سنة عقد خلالها ٦٥٧ جلسة فى ٣٣ دور انعقاد فى المدة من ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣ وحتى ٣١ مايو ١٩١٣ ، حصل خلالها تجديد انتخاب اعضائه مرات اربع ، وكانت جلساته سرية حتى صدور القانون رقم (٣) فى ٣ مارس ١٩٠٩ فاصبحت علنية وكان محظورا عليه المناقشة فى المسائل السياسية او الدين العمومى وما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية او المعاهدات الدولية ، وترسل اليه الميزانية فى ديسمبر من كل عام ليبدى رأيه فيها حيث يبلغ لناظر المالية الذى كان من حقه رفض اقتراحات المجلس مع ابداء الاسباب دون ان يترتب على ذلك جواز المناقشة فيها (٣) ، اما الجمعية العمومية فقد عقدت ٦٤ جلسة فى ١٦ دور انعقاد فى المدة من ٢٨ يوليو ١٨٨٣ وحتى ٣١ مارس ١٩١٢ وتجدد انتخابها اربع مرات واصبحت جلساتها علنية بموجب قانون ١٩٠٩ ايضا ، واهم ما يستحق الذكر من اعمالها ، رفضها بجلسة ٧ ابريل ١٩١٠ مشروع تمديد امتياز القناة ، وطلبها انشاء مجلس نيابى مصرى (٤) .

وبالنسبة لحجم عضوية حزب الامة داخل هاتين الهيئتين فان مجلس شورى القوانين قد ضم بين اعضائه فى الفترة من ١٨٩٦ — ١٩٠٦ خمسة من مؤسسى حزب الامة من بين اعضائه الاربعة عشر المعينين ، وقد اتوا جميعا نتيجة التجديدات التى حدثت بالمجلس وهم ادريس راغب ، ومقار عبد الشهيد (فبراير ١٨٩٩) ، طلبه سعودى (نوفمبر ١٨٩٩) ، باسيلى فادرس (يونيو ١٩٠٤) وعلى شعراوى (نوفمبر ١٩٠٦) وبالاضافة الى

---

(٢) Cromer, Modern Egypt, p. 671 and Marlow J. Cromer, in Egypt, p. 74.

(٣) مصطفى الشهابى : اسماعيل اباظة باشا ، ص ١٠٠ ، والبرت شقير ، المصدر السابق ص ٥١٢ (المواد ٢٢ ، ٢٣ من القانون — الباب الرابع) .

(٤) الشهابى ، السابق ، ص ١٠٢ ، وكذلك :
Chirol, V. The Egyptian Problem, p. 88.

الشيخ محمد عبده ، الذى عين فى يونيو ١٨٩٩ (٥) ، أما الأعضاء المنتخبون الستة عشر فقد ضمت الهيئة النيابية الأولى (١٨٩٠/١/٥ — ١٩٨٣/١١/٢٤) ثلاثة من مؤسسى الحزب وهم : ابراهيم سعيد ، طلبه سعودى ، حسن عبد الرازق ، بينما ضمت الهيئة النيابية الثالثة (١٨٩٦/٢/١ — ١٩٠١/١٢/١٨) خمسة هم : ابراهيم سعيد ، حسن عبد الرازق ، محمد ابو حسين ، ابراهيم مراد ومحمود سليمان ، اما فى الهيئة النيابية الرابعة (١٩٠٢/٢/٢٤ — ١٩٠٧/١٢/١٧) فقد بلغوا ثمانية أعضاء من ١٦ عضوا وهم الأربعة السابقون — بعد استبعاد محمود ابو حسين — مضافا اليهم احمد يحيى ، محمود عبد الغفار ، وعثمان سليط وابراهيم عبد العال ، كما كان محمود باشا سليمان رئيس حزب الأمة قد عين وكيلا للمجلس فى ١٣ مارس ١٩٠٢ وثبت فى ٨ فبراير ١٩١١ واستمر فى الوكالة حتى حل المجلس (٦) .

وهكذا يتضح لنا انه حتى عام ١٩٠٧ كان مجلس الشورى يضم بين أعضائه الثلاثين ، عشرة من مؤسسى حزب الأمة(٧) بعد ان شمل التجديد ثلاثة آخرين كانت الحكومة قد عينتهم بالمجلس (هم ادريس راغب ، مقار عبد الشهيد ، وطلبة سعودى) . وقد زحف معظمهم على المجلس فى السنوات السابقة على تكوين الحزب مباشرة مما يدل على مدى رغبتهم فى خوض غمار الحياة السياسية . وقد كانوا بحكم القانون النظامى أعضاء فى الجمعية العمومية ، التى قرانا ضمن اعضاء هيئتها النيابية الرابعة (١٩٠٢/٣/٨ — ١٩٠٧/٣/٥) اسماء تسعة أعضاء آخرين من مؤسسى الحزب من بين الـ ٤٦ عضوا منتخبا وهم : عبد الرحيم الدمرداش (القاهرة) حسين عابدين (الجيزة) ، السيد ابو حسين (المنوفية) ، امين الشمسى

---

(٥) محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٦ ، ص ٤٩ — ٥٣ .

(٦) محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٦ ، ص ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٨ .

(٧) منهم ثمانية من ١٦ منتخبا واثنان من ١٤ معينا (هما باسيلى تادرس ١٩٠٤ وعلى شعراوى ١٩٠٦ وكان هذا الاخير قد عين بعد الشيخ محمد عبده في ١٧ نوفمبر ١٩٠٦ بامر عال ، الوقائع عدد ١٤٥ في ٢٦ ديسمبر ١٩٠٦) .

ومصطفى خليل (الشرقية) ، حسن فـــودة (الدقهلية) ، محمد الشريعى (المنيا) ، احمد عثمان الهلالى (أسيوط) ، محمد تمام (جرجا)(٨) وبهـــذا ضمت الجمعية العمومية بين صفوفها ما يقرب من ربع أعضائها (الـ ٨٢) من مؤسسى حزب الأمة) . .

واذا عرفنا كيف لعبت الادارة دورها فى اجراء هذه الانتخابات التى سيق اليها الناس سوقا ، وكان الانجليز عن طريق أجهزة نظارة الداخلية يديرون دفتها حسبما يريدون ، وكذلك فى مسألة التعيين لمجلس الشورى عن طريق الحكومة(٩) واذا ما تذكرنا ان هـــذه الطبقة من كبار الملاك كانت المستفيد الأساسى من اجراءات الاحتلال البريطانى الاقتصادية ، وأنها كانت مقصودة بذاتها بهذه الاجراءات، أمكننا بعد ذلك أن نفسر معنى هذا « التدافع السياسى » لهؤلاء الأعيان داخل المجلسين ، ويتصـــل بذلك تعيين الشيخ محمد عبده عضـــوا بالمجلس فى ٢٥ يونيو ١٨٩٩ حيث لعب دورا هاما به والتف حوله الكثيرون من مؤسسى حزب الأمة .

* * *

ولعل هذا يقودنا الى التساؤل ، هل استطاع حزب الأمة أن يكون داخل مجلس شـــورى القوانين ما يعرف بالهيئة البرلمانية للحـــزب تكون متضامنة ولها رئاسة وخطة وهدف معين ؟ . لا تعطينا مصادر الحزب اجابة لهذا السؤال ، فلسنا نعرف ذلك فى نظام الحـــزب أو فيما نقلته جريدته أو

---

(٨) محمد خليل صبحى : المصدر السابق ، ص ٧٢ — ٧٥ .

(٩) يذكر الخديو عباس فى مذكراته أن أعضاء المجالس البلدية (المديريات) بحكم الشروط التى تتيح لهم الوصول الى مراكزهم كانوا خاضعين لتدخل المديرين (المصرى ٨٨٠ فى ٢٨ يونيو ١٩٠١) ويذكر جورست فى Egypt, 1907, p. 3 « ان الفلاحين لم يكترثوا بالانتخابات وكثيرا ما كان العمدة أو احد الاعيان يرسل خفيرا الى القرية ليأتى بالناخبين عنوة فينتخبون طبقا لأوامره ولعل هذا يفسر لماذا كان عدد الناخبين فى القرى أكثر من المدن كذلك كان بعض الاعيان يلجأ الى التدخل فى انتخابات مجالس مديريات اخرى غير مديريته بالايعاز الى أحد ابنائه أو أقاربه أن ينتسبوا الى مركز غير مركزهم مثلما فعل محمود باشا سليمان فى مديرية أسيوط الذى حرض ابنه عبد الرحمن بك محمود على الانتساب لمركز أبو تيج (مصر الفتاة ٣٦٧ ، ٣٦٩ فى ١٠ ، ١٢ ديسمبر ١٩٠٩) .

الصحف المعاصرة عن اجتماعاته أن الحزب قد اتفق على تكوين جماعة كهذه ، رغم هذه الاغلبية النسبية ، ربما لان طبيعة المجلس لم تكن فى شكلها العام طبيعة سياسية ، ولعل الحكومة لم تكن تسمح بقيام مثل هذه الهيئات، كما أن درجة ثقافة ووعى النواب والتجربة الحزبية بعد فى اطوارها الأولى — كانت محدودة بشكل اقتصر على الدفاع عن مسائل عامة اشتركت العناصر الاخرى داخل المجلس مع حزب الامة فيها ، واقتصر دورهم على تحديد « الموقف » طبقاً لمصلحة خاصة ، اتخذوا منها موقفا واحدا دون اتفاق مسبق ، أو قل هو اتفاق «غريزى» ، دفاعا عن قضية بعينها ، أو صراعا مع جماعة أخرى ، نتيجة عداء تقليدى وليس من أجل قضية وطنية عامة مثلما كان صراعهم مع الحزب الوطنى واقتراحهم طرد مندوبه الصحافى من المجلس، هذا رغم تأكيد شعراوى باشا وكيل الحزب فى حديثه باسم حزب الامة داخل مجلس الشورى بأنهم لا يعتبرون المسألة مسألة حزبية مطلقا حتى ان رئيس المجلس سأله عما يقصد « بنحن » فقال اقصد أعضاء حزب الامة الموجودين بالمجلس — فقال الرئيس : لا يوجد فى المجلس أحزاب مختلفة فلم يعلق شعراوى بأكثر من طلبه باسمه وباسم اخوانه ترك الكلام فى هذا الموضوع(١٠) على حين نادت الجريدة أن يكون مجلس الشورى كالمجالس النيابية فيه أحزاب تقتتل ويسقط بعضها بعضا ليحقق كل مبادئه والسبل التى يعتقد انها موصلة لخدمة بلاده(١١) فكانت الجريدة وكتابها على درجة اكبر من الوعى بالديمقراطية ، وان لم يعن هذا انهم يريدونها لمصر على اطلاق معناها ، كما كانوا راغبين فى تكوين مثل هذه الهيئة ، وكثيرا ما هتفت بالنواب أن يكون لكل منهم رأيه الذى يعبر به عن سياسة الحزب الذى ينتمى اليه ولو كان مخالفا لرأيه الخاص ، كما طالبت بقيام معارضة برلمانية منظمة واتخاذ موقف من الحكومة داخل المجلس ، فيكون جلوس الأعضاء حسب مشاربهم اما مؤيدين من أعضاء اليمين واما معارضين فهم من أعضاء الشمال

---

(١٠) مضابط مجلس الشورى جلسة ٢١ يناير ١٩١٠ (عدد ٢٢ من الوقائع في ٢١ فبراير ١٩١٠) .

(١١) الجريدة ٨٦٩ في ٢٠ يناير ١٩١٠ .

فأولى بكل جماعة يدينون فى السياسة بمذهب معين أن يكونوا فى مجالسهم متآلفين وفى آرائهم متحدين(١٢) .

ولم نعرف موقفا واحدا ينم عن ظهور هذه المعارضة المنظمة بالمعنى الدقيق . سوى تأليف جبهة اسمت نفسها « بالمعارضة » اغلبيتها لحزب الأمة عام ١٩١١ فى الوقت الذى لم تكن فيه الحكومات المصرية حكومات حزبية ، وقد اقترحت هذه الجبهة اصدار قانون يقضى بعدم منح اعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية رتبا او نياشين وذلك منعا لسوء الظن بهم وضمان استقلالهم عن السلطة التنفيذية ، وقد أثار هذا الاقتراح ضجة كبيرة داخل المجلس وخارجه وانتهى برفض الأغلبية له وتألفت لذلك لجنة لتكريم ممثلى « المعارضة » واقيم حفل بالكونتنتال لذلك حضره محمود سليمان ، على شعراوى، مرقص سميكة ، عبد اللطيف الصوفانى ، فتح الله بركات ، واحمد حبيب ، وتحدث فيه حسن عبد الرازق واحمد عبد اللطيف وابراهيم الهلباوى ولطفى السيد(١٣) مما يدل على أن حزب الأمة وحده لم يكن صاحب هذه الجبهة المعارضة ، بل اشترك فيها بعض من اقطاب الحزب الوطنى ، وقد اشادت صحيفة الحزب بالاحتفال « بالأحرار » ونشرت تفاصيله والخطب التى القيت فيه وسجل لطفى السيد فى النهاية أن الاحتفال ليس قاصرا على حزب من الأحزاب ولا عنصر من العناصر(١٤) .

وربما تدلنا قراءة مضابط مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية على معنى لهذا الوجود الكمى لحزب الأمة يتصل بشكل ما بما يمكن أن نسميه

---

(١٢) الجريدة ٢٠٦١ في ٢٣ ديسمبر ١٩١٣ .

(١٣) أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ، ج ٢ ، م ٢ ، ص ٢٣٦ — ٢٣٧ ، والجريدة ١٢٣٣ في ٤ ابريل ١٩١١ (تكريم الاحرار) وقد ردت الحكومة على ذلك بتكريم المحافظين أو الاغلبية وقد علقت الجريدة على ذلك بقولها أن المفكرين يحبون أن ينقسم المشورى الى أحرار ومحافظين وتساءلت نحن ننهم مذهب الأحرار فما هو مذهب المحافظين ؟ ان معنى المحافظة هو التشبث بابقاء كل نظام على ما هو عليه فهل يكون بعض نوابنا قد عول على تأييد الحالة الحاضرة وهى حال لا تسر ؟ (عدد ١٢٣٥ في ٦ ابريل ١٩١١) .

(١٤) الجريدة ١٢٣٩ في ١١ أبريل ١٩١١ (حفلة تكريم الأحرار) .

— تجاوزا — « بجماعة حـزب الأمة داخـل المجالس القائمة » اذا لم يكن لدينا دليل على وجود مجموعة برلمانية للحـزب ، وان كنا نستطيع ادراك مبلغ ثقلهم ومحور اهتمامهم داخل مجلس الشورى ، من تشكيل اللجان التى كان يشكلها لبحث موضوعات بعينها . فمثلا اللجنة التى شكلت للرد على تقرير المعتمد البريطانى عن عام ١٩٠٨ وكانت مكونة من خمسة أعضـاء احتوت ثلاثة — منهم الرئيس — من حزب الأمة(١٥) واللجان التى شـكلت خلال جلسات نوفمبر ١٩١٠ كلجنة دراسـات المشروعات المتعلقة بالأمور الزراعيـة والتى تكونت من ستة اعضـاء كان منهم اربعة — منهم الرئيس ايضا — من حزب الأمة ، ولجنة المعارف والحقانية المكونة من سبعة اعضاء وقـد ضمت اربعة من حزب الأمة ، هذا بالاضافة الى اعداد اقل من اعضاء الحزب ضمتهم لجان المجلس الأخرى كلجنة الاشغال والحربية (١٩١٠) المكونة من خمسة أعضاء ترأسهم محمود سليمان وضمت الى جانبه عضوا من اعضاء حزب الأمة(١٦) .

* * *

أما بخصوص المطلب النيابى للحزب ، فقد لخصت المادة الثانية من مبادئه أن الحـزب سوف يسعى لتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس الشـورى والجمعية العمومية حتى تصـل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية ، ولم تكن نغمة التوسيع أو التدريج من ابتداع حـزب الأمة ، بل كانت ترديدا لتصـور مسبق لكل من كرومر وجورست ، فكرومر فى تقريره لعام ١٩٠٥ رأى ان افضـل الوسائل التى تضمن « توسيع » سلطة المجلسين مستقبلا تكمن فى اقناع اعضائهما الحكومة والأمة ، « على مر الايام » بأنهم يستعملون ما بيدهم من سـلطة بالتعقل والحـكمة(١٧) وكذلك فان جورست فى تقريره لعام ١٩٠٧ لا يريد أن يحمل

---

(١٥) جلسة الشورى فى ١ ، ٢ يونيو ١٩٠٩ (عدد ٦٥ فى ١٦ يونيو ١٩٠٩) .

(١٦) مضابط مجلس الشورى جلسة ١٥ نوفمبر ١٩١٠ (١٤١ من الوقائع فى ٧ ديسمبر ١٩١٠) .

(١٧) Egypt, No. 1, 1905, pp. 11-12.

كلامه عن سلطة المجلسين على أنه يعارض فى « ترقيتهما تدريجيا » بقدر ما يقومان بتأدية ما يناط بهما بالحكمة والترو ، ولا يرى أن من الحكمة أو الصواب احداث تغيير جوهرى بخصوص تشكيلهما أو وظائفهما(١٨) ويزيد الأمر وضوحا أن الجريدة ابتداء من أعدادها الاولى أيدت ما قاله محمود باشا سليمان فى الجمعية العمومية من أن انشاء مجلس النواب هو امنية كل مصرى وانه يطلب توسيع اختصاصات الهيئات النظامية الحاضرة ، وانها ترى — الجريدة — أن أوضح الطرق الى المقصد الدستورى هو الجرى على سنة التدريج بأن تبتدىء الحكومة فى توسيع الاختصاصات شيئا فشيئا حتى يتم على يديها الاصلاح المأمول ، وتساءلت فى استنكار « وهل للجرائد أن تتخذ الطفرة قانونا اجتماعيا لطلب تنفيذ المصالح على مقتضاه » (١٩) . وبذلك لم تطالب الجريدة ، شأن رئيس شركتها ، بالمجلس النيابى الا مقيدا بالامكان وبقاعدة التدريج من غير أن يضار أولو المصالح من الأوربيين ولا أن يراد به الاحتجاج على ادارة الحكومة المصرية(٢٠) .

وعلى ذلك يصبح أمرا طبيعيا أن تتجه الجريدة الى اليد الخفية وراء الحكومة وهو السير جورست ، بسلسلة مقالات تحت عنوان « مطالب الأمة من مساعدة السير جورست » (من ١٨ — ٢١ مايو ١٩٠٧) تطلب منه على لسان كاتبها الأول ثلاثة أمور تتعلق باصلاح القانون النظامى (١٨٨٣) أهمها ما يتصل بقانون الانتخاب ، فذكر لطفى السيد أن طريقة الانتخاب عندنا يمكن اعتبارها طريقة وسطا بين الديمقراطية والارستقراطية ، وهى على رأينا خير الطرق وأكثرها ضمانا لمصلحة الأمة وأقربها الى التطبيق العملى ، وطالب ببقاء النصاب المالى للترشيح على ما هو عليه ، واذا كان قد طالب باعفاء العلماء والمشتغلين بالمهن الحرة كالمحاماة والطب والهندسة منه ،

---

(١٨) Egypt, No, 1, 1907, p. 3.

(١٩) الجريدة ٤ فى ١٢ مارس ١٩٠٧ (قرارات الجمعية العمومية ، مجلس النواب) .

(٢٠) الجريدة ١٧ فى ٢٧ مارس ١٩٠٧ (المجلس النيابى) .

الا أنه اشترط أن يكون لهم طوائف مرتبة وأن تقبل الحكومة تمثيلهم(٢١) . ورغم أنه يرى أن حصر المنتخبين (بالكسر) فى طبقة من الناس من صغار الملاك لا يدفعون من الأموال الا يسيرا ، مما ينقص معنى النيابة عن الامة أو يحرم طوائف العمال والفقراء من حقهم فى الانتخاب ، الا أنه رأى أن أولى طريقة بالاتباع هى الطريقة الحالية(٢٢) .

ومن هذه المطالب ما يتعلق بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات بزيادة أعضائها وتخفيض النصاب المالى المشترط لعضويتها وزيادة فاعليتها « فتكون سلطة المدير فى الزمن السابق هى سلطة مجلس المديرية على أن تعقد جلساته بصفة دورية من غير أمر عال . . . »(٢٣) وبالنسبة لمجلس الشورى فقد طلب لطفى السيد بمضاعفة عدده وابطال التعيين بمعرفة الحكومة ، وعلنية جلساته وان يكون رايه قطعيا فى قوانين المحاكم الأهلية ، والرى ، ولوائح الأمن العام وقوانين الضرائب ، واستشاريا فيما عدا ذلك ، وأن تبيح له الحكومة مناقشتها فى اسباب رفضها لمشورته ، على أن يكون ذلك مرة واحدة فان لم تقنع بمناقشته تمضى القانون على الوجه الذى تراه(٢٤) .

كانت تلك أفكار الحزب وجريدته حول المطلب النيابى ، وتصوره لمعنى توسيع اختصاصات الهيئات القائمة وهى كما نرى تعد متواضعة قياسا الى مطالب الحركة الوطنية التى تطالب بالمجلس النيابى طلبا اساسيا، كما ان فكرة التدرج والتوسيع هذه لم تكن اكثر من ترديد لفكرة قديمة عرضها معتمدا بريطانيا فى مصر ، ولم تكن فى مضمونها تعبر عن ايمان عميق أو تصور للمثل الأعلى لدى كتاب الجريدة النابهين ، وبرغم ما بدا من ان كتاب الجريدة فى واد ، واعيان الحزب داخل المجالس النيابية فى واد آخر . على ما سوف يتضح .

---

(٢١) الجريدة ٥٨ في ١٨ مايو ١٩٠٧ .
(٢٢) المصدر السابق .
(٢٣) الجريدة ٦٠ في ٢٠ مايو ١٩٠٧ .
(٢٤) الجريدة ٦١ في ٢١ مايو ١٩٠٧ .

وفى مجلس الشورى اقترح اسماعيل اباظة مخابرة الحكومة فى جعل جلسات المجلس علنية ، وكان اول المعارضين على شعراوى حيث راى ان هذه المسألة تحتاج الى بحث وروية ، وطلب تأجيلها ، وفى نفس الجلسة ايد هذا الاقتراح واحد من اعضاء حزب الأمة وهو محمد علوى(٢٥) بينما استنكر محمود عبد الغفار هذا حتى لا يكون القانون النظامى عرضة للتغيير فى كل وقت ، وايده فى ذلك طلبه سعودى(٢٦) وطلب ابراهيم مراد فى جلسة ١٦ ديسمبر تأجيل هذه المسألة وبالفعل تم تأجيلها ، وهكذا وقف خمسة من أعضاء حزب الأمة فى وجه هذا الاقتراح مطالبين بتأجيله بالرغم من أن جريدتهم كانت تقترح هذه المسألة فى مقالات مايو ١٩٠٧ (٢٧) كما ان أعضاء الحزب داخل المجلس لم يكونوا على رأى واحد فقد ايد الاقتراح أحد أعضائه بينما وقف الآخرون من مناقشته بين مسوف ورافض .

واذا كان حزب الأمة قد طلب توسيع اختصاصات الهيئات القائمة ، وصولا فى المستقبل الى المجلس النيابى ، فقد كان الهدف الرئيسى عنده هو تحقيق سلطة الأمة ، فقد تصور أعضاؤه انه من خلال هذه المؤسسات يستطيعون الامساك بسلطة حقيقية تتيح لهم حكم البلاد ، ومع أن هذا المعنى يتضمن توسيع اختصاصات الهيئات الثلاث ، الا ان الحكومة ومن ورائها جورست لم تكن تسمح بأكثر من توسيع اختصاصات مجالس المديريات فقط ، وعلى سبيل التجربة ، ولم يكن أمام الحزب الا ان يقبل الاشتغال بما يعتبر ثلث مطلبه النيابى الذى بنى على ضوء الممكن والمتاح ، هذا فى الوقت الذى انتقلت فيه فكرة انشاء مجلس نيابى من دور الكلام الى دور الطلب والالحاح ، حيث كانت قد قدمت عرائض كثيرة بهذا الشأن

---

(٢٥) مضابط مجلس الشورى جلسة أول ديسمبر ١٩٠٧ وقد ذكرت المؤيد « أن سعادة وكيل حزب الأمة في المجلس قال ان اباظة باشا يريد ان يجعلنا تياترو » (العدد ٦٢٩٢ في ١٧ يونيو ١٩١١) .

(٢٦) جلسة ٧ ديسمبر ١٩٠٧ (وقائع ٢٢ ديسمبر عدد ١٤٦) .

(٢٧) الجريدة ٦١ في ٢١ مايو ١٩٠٧ (وعندما شكلت فيما بعد لجنة لوضع لائحة علنية الجلسات لم يكن فيها أحدا من أعضاء حزب الأمة . أنظر مضابط مجلس الشورى ١٣ ابريل ١٩٠٩ (وكانت اول جلسة علنية في اول يونيو ١٩٠٩) .

الى الخديوى والوكالة البريطانية ، واخذت جرائد اللجنة والحزب الوطنى تحث الناس على أن يجمعوا امرهم ويتحدوا فى طلب المجلس النيابى(٢٨) وقبل الحزب الاشتراك مباشرة مع المعتمد البريطانى فى تعديل قوانين مجالس المديريات(٢٩) ، فعندما علم ان الحكومة تضع مشروعا فى هذا الخصوص وضع الحزب مشروعا وارفقه بمذكرة باسباب التشريع وقدمه للحكومة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٠٧ ، كل من محمود سليمان وعلى شعراوى وابراهيم سعيد وابراهيم مراد ومحمود عبد الغفار ، بهدف تعديل البابين الثانى والثالث من القانون ، واهم الاضافات التى وردت بالمشروع هى اعطاء المجالس سلطة تقرير رسوم فوق العادة لصرفها فى شئون التعليم بحيث لا تزيد عن ٥٪ من الضريبة المربوطة وتكون قراراتها فى ذلك قطعية ، وان تكون الرسوم التى يحصلها المجلس ، والوصايا والتبرعات ملكا له « مادة ٢ ، ٤ » ونص على أن يختص مجلس المديرية بادارة املاكه ، وامواله ، وادارة حركة التعليم الاهلى ، والحكم فى القضايا الادارية وأخذ رايه فى تعديل مراكز المديرية واعطائها نصيبا من المسئولية عن الأمن العام « مادة ٥ ، ٦ » ، كما اقترح المشروع انعقاد المجلس كل شهرين بدعوة من ناظر الداخلية بدلا من الامر العالى « مادة ١٠ » ، اما الباب الثالث فالجديد فيه يتعلق بزيادة عدد اعضاء هذه المجالس « مادة ١٣ » على ان تكون الزيادة بنسبة عدد السكان ولا ينقص عدد اعضائه عن ٦ ولا يزيد عن ١٥ بينما كان فى القانون القديم من ٣ — ٨ اعضاء(٣٠) ، ولما ظهر مشروع الحكومة ، وضع حزب الأمة تقريرا عنه قدمه للحكومة أيضا ونشرته جريدته فى شكل مذكرة تفسيرية للمشروع الذى قدمه الحزب آنفا(٣١) .

---

(٢٨) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٠ ، ص ٥٢٢ .

(٢٩) مذكرات ابراهيم الهلباوى ، ص ٨٥ (وكنا في الوقت نفتته نشتغل مع السير جورست مباشرة في تعديل قانون مجلس الشورى وقوانين مجالس المديريات) والواقع انهم لم يشتغلوا بالمسألة الأولى اطلاقا .

(٣٠) الجريدة ٢٨٩ في ٢٠ يوليو ١٩٠٨ (حزب الأمة ، مشروع مجالس المديريات المقدم منه للحكومة في ٢٩ ديسمبر ١٩٠٧) .

(٣١) الجريدة ٢٩٠ في ٢٢ فبراير ١٩٠٨ (مذكرة بمشروع تعديل البابين الثانى والثالث من القانون النظامى) .

ومع ان هذه المطالب تعطى هذه المجالس بالفعل سلطة قوية مستقلة الا انه يبدو أن حزب الأمة قد خدع فى رغبة الحكومة الاساسية ازاء مشروع قانونها الجديد ، فقد كان يعتقد أن ذلك سوف يمكن أعضاءه ، وهم كبار القوم فى مديرياتهم من الامساك بزمام السلطة فيها كاملا ، تمهيدا للمجالس الأخرى ، ولكن الحكومة — بتعبير لطفى السيد — قد خذلتهم فاخذت تمحو وتثبت فى مشروعها حتى اخرجته خاليا من القاعدتين اللتين اسس الحزب مشروعه عليهما ، وهما وضع اساس سلطة الأمة وتمليك هذه المجالس ادارة التعليم ، وبذلك خرج قانون توسيع الاختصاص خاليا من كل توسيع جوهرى(٣٢) ، وهكذا لم يكتب النجاح لأول مشروع قدمه حزب الأمة الى الحكومة وايده رجاله داخل مجلس الشورى ، ذلك أنه وقع ضحية رغبة الحكومة فى امتصاص غضب الرأى العام الذى يلح فى طلب المجلس النيابى التام ، فاستخدمه فى العمل تحت شعار توسيع اختصاصات الهيئات القائمة وصولا الى المجلس النيابى ، بل واجتزات من ذلك بمجالس المديريات الى أن مرت الزوبعة وظهر مشروعها الذى لم يكن أكثر من تنسيق بين مواد القانون القديم مع اعطاء هذه المجالس بعض السلطات الشكلية وتحديد سلطاتها فى اصدار القرارات بالأوامر العليا المصدقة عليها ، أو بالترخيص لها من ناظر الداخلية ، كما ظل حجمها ومواعيد اجتماعاتها دون تغير يذكر(٣٣) .

وكانت جرائد الحزب الوطنى تطالب الدستور وتقوم دوائره بحركة العرائض فى الوقت الذى كانت علاقته بحزب الأمة يسودها الصفاء فى منتصف عام ١٩٠٨ . كما كان حزب الأمة قد اشتد عداؤه للخديو ، وقد

---

(٣٢) الجريدة ٣٦٢ في ١٧ مايو ١٩٠٨ (نلاحظ أن هناك حملة من الجريدة تدافع عن مشروع الحزب وتحث الحكومة عليه منذ العدد ٣٧١ حتى ٣٧٤ من ٢٨ مايو حتى أول يونيو ١٩٠٨ تحت عنوان « مسألة اليوم » .

(٣٣) مشروع قانون ١٩٠٨ بتعديل القانون النظامى — عن الجريدة ٣٩٩ في ٣٠ يونيو والذى صدر في ٣ سبتمبر ١٩٠٩ باسم القانون الصادر بتعديل القانون النظامى رقم (٢٢) العام ١٩٠٩ النص بعد تلافى أخطاء الصياغة في : البرت شقير : الدستور المصرى ، ص ٥٢٣ — ٥٣٣ .

أحس كذلك بخذل الحكومة لمشروعه ، وفى تلك الأثناء وقع الانقلاب الدستورى فى تركيا (يوليو ١٩٠٨) ذلك الانقلاب الذى امد المصريين جميعا بأمل كبير فى الحصول على الدستور ، وقوى دعوة المعتدلين فى المطالبة بالحكم النيابى(٣٤) . فلم يكن أمام جريدة حزب الأمة الا أن تعيد صياغة مطلب الحزب الدستورى ، خاصة وقد استثيرت روح المطالبة بالدستور بين فئات الشعب ، فبدأت تطالب بالدستور بشكل صريح وذكرت « نطلب الدستور الذى نصبح به أحرارا فى بلادنا أمام حكومتنا ... »(٣٥) وأوضحت أن الأمة على قيد شبر من الدستور وان اغتباطها بالدستور العثمانى يعتبر احتجاجا منها على حكومة الفرد واظهارا للشعور الكامل بالحاجة الى الدستور(٣٦) . وصاحت بالانجليز « بأى عين تصرون على حرماننا من الدستور ؟ ان الرأى العام مصر عليه ولابد للحكومة من ارضاء الرأى العام » (٣٧) . ومرة ثانية نرى جريدة الحزب وكتابها فى واد ، وأعيان الحزب داخل مجلس الشورى فى واد آخر ، فقد طلب محمود عبد الغفار مطالب دستورية محددة وعلق عليها بأنها على كونها ليست دستورا كاملا فانها كافية لأن تكون الآن وسيلة لرقينا ، وايده أحمد يحيى(٣٨) فى نفس الجلسة التى اشتد فيها الجدل حول الموافقة على طلب المجلس النيابى على الفور أو تأجيله ، واستبدلت الحكومة صيغة « الاشتراك الفعلى التقريرى مع الحكومة » بصيغة طلب المجلس النيابى ، ورغم أن صاحب هذا الاقتراح ومؤيده كانا عضوين فى حزب الأمة ، فان رئيس الحزب ووكيله قد لعبا دورهما فى هذا التحول الخطير الذى غير الاقتراح من أساسه ، ولعلهما اتفقا مع بطرس على ذلك كما يروى سعد زغلول الذى علق بأن الناس يتحدثون حتى فى القهاوى بأن الطلب والجواب متفق عليهما

---

(٣٤) Egypt, No. 1, 1908, p. 1.

(٣٥) الجريدة ٤٤٥ فى ٢٣ أغسطس ١٩٠٨ .

(٣٦) الجريدة ٤٥٢ فى ٣١ أغسطس ١٩٠٨ .

(٣٧) الجريدة ٤٥٣ فى أول سبتمبر ١٩٠٨ .

(٣٨) مضابط مجلس الشورى جلسة ٣١ أكتوبر ١٩٠٨ .

من قبل » (٣٩) ، ويؤيد هـذا ما ذكرته اللواء من انه قبيل اشتداد الجـدل انسـحب وكيلا المجلس محمود باشا سليمان والشواربى باشا حتى يكونا على الحياد(٤٠) . واخيرا قرر المجلس ان يطلب الى الحكومة اعداد مشروع يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة شئونها ، ثم طلب الرئيس ابداء الرغبات الآن فى مشروع قانون مجالس المديريات(٤١) .

وبذلك يتضح لنا ان اعضاء حزب الأمة داخل مجلس الشورى لم يتسع افقهم للمشاركة فى مطلب صار عاما وملحا ، بل ان رئيسهم وفريقا منهم قد خذلوا اقتراحا قدمه احد رفاقهم داخل المجلس وايده آخر ، بما يدل على عدم اتفاقهم ، وقد تأكد نفس الموقف حين انعقدت الجمعية العمومية فى فبراير عام ١٩٠٩ عندما ردت الحكومة على طلب المجلس النيابى بانها ترى أن الوقت لم يحن بعد (٤٢) فعاود نواب الحزب تقديم اقتراحات باعداد مشروع قانون يعطى الأمة حق الاشتراك الفعلى فى تدبير شئونها الداخلية (٤٣) ، مشتركين فى ذلك مع العديد من النواب الآخرين ، ولكن الشيخ الدمرداش علق قائلا : هل المقصود هو توسيع اختصاصات الهيئات القائمة او ايجاد هيئات جديدة ؟ بما ان مجلس الشورى قد طلب هذا المطلب فالأولى الانتظار حتى تجيب الحكومة اما اذا كان ايجاد مجلس جديد فاقترح أن يكون مكونا من جميع العناصر من أوربيين وغيرهم ممن لهم معنا مصالح مشتركة (٤٤) . وقد اعاد بذلك الى الاذهان فكرة قديمة لكرومر حول انشاء مجلس تشريع دولى ، المهم ان الجمعية رفضت هذا الاقتراح مكتفية بطلب الاشتراك مع الحكومة .

---

(٣٩) مذكرات سعد زغلول ، ك ٩ ، ص ٤٠٢ .

(٤٠) اللواء ٢٧٩١ فى اول نوفمبر ١٩٠٨ .

(٤١) مضابط مجلس الشورى جلسة أول ديسمبر ١٩٠٨ .

(٤٢) FO. 407-174, part LXXL, 1909, No. 16, p. 12.

(٤٣) اقتراحات حسن عابدين فى جلسة ٣ فبراير ، ومحمد صادق اباظة فى جلسة ٤ فبراير ، وأسماء آخرين ضمن الثلاثة وثلاثين اقتراحا قدمت بجلسة ٦ فبراير ١٩٠٩ ، بهذا الخصوص (الوقائع عدد ٢٦ فى ١٣ مارس ١٩٠٩) .

(٤٤) مضابط الجمعية العمومية جلسة ٦ فبراير ١٩٠٩ .

وعندما طالب فتح الله بركات بتشكيل لجان متخصصة تحال عليها الاقتراحات ووافقه على ذلك محمود عبد الغفار ، عضو حزب الامة ، احتج الدمرداش على ذلك مؤكدا أن عمل الجمعية هو قبول الاقتراحات او رفضها وليس الا فلاحاجة لذلك (٤٥) . مما يدل على معارضة بعض اعضاء الحزب لكل محاولة من شأنها ان تعطى الجمعية خطوة الى الامام ، ويؤكد المعنى السابق حول عدم اتفاق أعضاء الحزب داخل الجمعية أيضا على راى واحد ، بل ووقوفهم مواقف متعارضة في اكثر من مسألة ، ولم يظهر اعضاء الحزب داخل مجلس الشورى متحدين الا عندما ميز الخديوى فى الدعوة الى احتفال بمناسبة رحلته لبورسودان، بين اعضاء المجلس، فلم يدع احدا من حزب الأمة(٤٦) ونتج عن هذا ما يشبه اتفاق هذا الفريق على طلب المجلس النيابى ، ففى جلسة ١٨ فبراير ١٩٠٩ تقدم محمود باشا سليمان بطلب الى المجلس ذكر فيه أن مشروع توسيع اختصاصات مجالس المديريات لا يحقق رغبات الامة ولا طلبات الجمعية او المجلس وأن الاشتراك الفعلى انما يكون بتغيير مجلس الشورى نفسه في شكله واختصاصاته وقدم اقتراحا مؤداه « ان يقرر المجلس مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب على الوجه الذى يتفق مع حال البلد وابلاغ عدد اعضائه المنتخبين الى عدد تتحقق فيه النيابة عن الامة وان يكون رايه قطعيا فى القوانين والمسائل المصرية الصرفة حتى يحصل بالتدريج من هذا كله المجلس النيابى التام السلطة بالزمان » (٤٧) ، اى انه انتقل من توسيع اختصاصات مجالس المديريات الى المطالبة بتوسيع اختصاصات مجلس الشورى وايده فى ذلك محمود عبد الغفار وعلى شعراوى (٤٨) ، وفي جلسة ١٣ ابريل اخذت الآراء فتقرر بالاغلبية تأجيل الاقتراح الى يونيو ١٩٠٩ (٤٩) وقد روى سعد زغلول ان شعراوى قد طلب الغاء قانون المطبوعات وتبعه من لم يدعوا الى حفل بورسودان وخالف

(٤٥) المصدر السابق ، جلسة ٤ فبراير ١٩٠٩ .
(٤٦) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٥ ، ص ٨٠٧ .
(٤٧) مضبطة مجلس الشورى ، جلسة ١٨ فبراير ١٩٠٩ .
(٤٨) المصدر السابق ، جلسة ١٣ ابريل ١٩٠٩ .
(٤٩) المصدر السابق ، وكذلك مضبطة ١٨ فبراير ١٩٠٩ .

الذين دعوا وكانت الغلبة لهم بثلاثة عشر صوتا يضادها عشرة وكادوا يرفضون اقتراح محمود سليمان المختص بالمجلس النيابى لولا أن بعضهم طلب تأجيله (٥٠) ، ليفسر بذلك الدافع وراء موقف حزب الأمة ازاء قضيتين هامتين كانتا مطروحتين على المجلس وهما طلب المجلس النيابى وقانون المطبوعات ، وبخصوص القانون الاخير ، قدم شعراوى باشا اقتراحا بالغائه « حيث أن البلد ليس بها فتنة وان قانون العقوبات فيه الكفاية » وأيده محمود عبد الغفار ومحمد علوى ، ولكن اسماعيل أباظه ونفرا من شيعته رأوا بعث القانون القديم أو وضع مشروع قانون جديد للصحافة ، بينما طالب فريق ثالث على رأسه مقار عبد الشهيد ، أحد مؤسسى حزب الأمة ، بابقاء الحالة على ما هى عليه ، وأخذت الآراء التى صوتت غالبيتها لابقاء الحالة على ما هى عليه (٥١) ، وبالفعل صدر قرار الحكومة بتنفيذ قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ (٥٢) ، وغضبت الجريدة أشد الغضب ، واعتبرت موقف النواب الذين صوتوا على ابقاء القانون موقفا شخصيا وان ذلك يدل على أن اخلاقهم لم تصف بعد من الاستبداد (٥٣) .

ولم ينس الأعيان ، وهم ينوبون عن الامة ، أن يعبروا عن مصالحهم ،

---

(٥٠) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٥ ، ص ٨٠٨ .

(٥١) مضابط مجلس الشورى ، جلسة ١٣ أبريل ١٩٠٩ (١٢ شد ١٠ مع امتناع الرئيس وغياب ٧) ، وكان جورست قد اقترح تطبيق القانون الموجود للمطبوعات (Egypt, No. 1, 1908, p 4.) وكذلك أشار الخديو على رئيس النظار بوجوب ذلك (مذكرات سعد ، ك ٩ ، ص ٤١٠) وقد علق سعد زغلول على نتيجة التصويت بأن المخالفين في الرأى ويقصد بهم جماعة حزب الأمة لم يخالفوا حبا في الحرية بل انتقاما من الحكومة لانها لم تشملهم برغباتها يؤيد ذلك أن أكثرهم كانوا على رأيها في القرارات التى اصدرتها الجمعية العمومية (مذكراته ، ك ١٥ ، ص ٨٠٩) .

(٥٢) أحمد حسن وقلديان : مجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ص ١٤٦٣ (نص القانون) .

(٥٣) الجريدة ٦٤٢ في ٢٢ ابريل ١٩٠٩ وقد شنت الجريدة حملة صادقة على هذا القانون والتى مرقس نهمى خطبة بدار التمثيل باسم حزب الأمة حول القانون (الجريدة ٦٢٩ في ٥ ابريل ١٩٠٩) وكتب لطفى السيد العديد من المقالات تحت عنوان قانون المطبوعات والصحافة (مثلا ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، في ٢٨ ، ٢٩ مارس ١٩٠٩) ونشرت برقيات الاحتجاج على القانون وتبنت قضايا المقبوض عليهم من المتظاهرين ضده وقام الملباوى ومحمد صادق ومحمود أبو النصر وغيرهم بجهد صادق في الدفاع عنهم (الجريدة ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ في ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ابريل ١٩٠٩) وكذلك اجتمع أعيان الحزب وقرروا ارسال برقيات احتجاج الى كل من المعتمد البريطانى والخديو ورئيس النظار (اللواء ٢٩١٧ في ٢٧ مارس ١٩٠٩) .

او على الاقل لا يجب أن تتعارض المسائل المطروحة للمناقشة مع هذه المصالح حتى لو أدى الأمر الى التضحية بالمبادىء او الوقوع فى شىء من التناقض ؛ فقد اقترح محمود عبد الغفار مثلا ان يكون رأى مجالس المديريات فى مسألة انشاء السكك الحديدية استشاريا لا تقريريا خشية الا يوافق بعض الأعيان على الا تمر السكك فى اطيانهم او يؤخذ من املاكهم شىء فرفض المجلس بما فيه جميع أعضاء حزب الأمة هذا الاقتراح الذى تقدم به زميل لهم (٥٤) . وعندما اقترح موسى غالب ان يكون احد الناخبين عن كل مركز مقيما فى هذا المركز بحيث لا ينتخب لمجلس المديرية اكثر من شخص من كل عائلة ، رد عليه عبد الغفار بأنه لو فرض وكان فى العائلة شخصان او ثلاثة اكفاء وقلنا لا ننتخب منهم الا واحدا نكون قد قيدنا حرية المنتخبين ؛ وقد ايده فى ذلك ابراهيم مراد « لأن حرمان العائلات ليس من العدالة » وعلق محمود سليمان بأنه يشترط فى كل عضو دفع ٥٠ جنيها اموالا اميرية فاذا فرض ولم يوجد اثنان بالمركز يتوفر فيهما هذا الشرط فكيف يكون العمل اذن ؟ (٥٥) مؤيدا بذلك موقف زميليه من الاقتراح ، ومعارضا تخفيض النصاب المالى الى النصف بالنسبة لحاملى الشهادات العاليه لأنه سيتنافى مع موقفه السابق حيث سيوسع من امكانية تمثيل المركز نفسه فى مجلس المديرية .

ومرة اخرى وقفت الجريدة من اعضاء الحزب فى المجلس موقفا مغايرا ، ذكرت أنه ليس من الصالح العام ان يكون نصف أعضاء المجلس بزيادة واحد من مركز واحد بل ومن عائلة واحدة ، والا فأين الصالح العام ، والانابة الحقيقية ، وطالبت بأن يكون لكل مركز عضوان من دائرته فيوجد التوازن بين الأعضاء ويوجد التباين فى الافكار (٥٦) . وحبذت دخول الشبيبة المتعلمة الى المجلس معارضة رأى الذين طالبوا بابقاء النصاب المالى ، وذكرت أن ذلك يشعر بأن نوابنا مازالوا يقدرون الرجال بالمال بل يخشون احتكاكهم بطبقة المتعلمين (٥٧) .

---

(٥٤) مضابط مجلس الشورى جلسة ١٢ يونيو ١٩٠٩ .
(٥٥) المصدر السابق ، جلسة ١٥ يونيو ١٩٠٩ .
(٥٦) الجريدة ٦٨٦ فى ١٢ يونيو ١٩٠٩ (تليمان زيتون) .
(٥٧) الجريدة ٦٩٧ فى ٢٤ يونيو ١٩٠٩ (حسن عبد الرازق) .

ويبدو أن نواب حزب الأمة لم يكونوا مقتنعين بما يمكن أن يؤدى اليه تطوير مجالس المديريات ، وقد ظهر هـذا واضحا فى جلسة الشـورى فى ٢٩ نوفمبر ١٩١١ حين عرض اقتراح مؤداه ان يكون سن عضو هذه المجالس ٢٥ سنة بدلا من ثلاثين وأن يعفى حائز على شهادة عالية من النصاب المالى كلية وان تخفف مدة ادراجه فى دفاتر الانتخاب من خمس سنوات الى سنة فقط ، وكان الهدف من ذلك هو توسيع دائرة المرشحين وخاصة لـذوى الكفاءات ودفع الشباب المتعلمين الى كراسى النيابة ، ورغم ان احد المقترحين كان عضوا بحزب الأمة (مصطفى خليل) الا ان الاعضاء الآخرين من الحزب تكتموا عن تأييد ذلك ، فلم يعلق احدهم على الاقتراح بشىء بل ان ابراهيم مراد قد طلب تأجيل ذلك حتى يأتى رد الحكومة على الاقتراحات الأخرى فتم بذلك تعطيل الاقتراح (٥٨) .

ويبدو كذلك أن نواب الحزب لم يكن بوسعهم استمرار تأييد أو الدفاع عن اقتراح تقدم به أحدهم حتى النهاية ، ففى جلسة ٢٢ يونيو ١٩٠٩ قدم رئيس الحزب اقتراحه السابق بشأن المجلس النيابى مع اضافة بسيطة تتعلق بزيادة حجمه ؛ فيكون عدد الاعضاء ستين بدلا من ثلاثين (٥٩) ؛ وقد طلب اسماعيل اباظة ضم هذا الاقتراح الى الطلب الاول الذى اقره مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وقدم طلبا باعداد المشروعين ودمجهما فوافقه محمود عبد الغفار وحسن مدكور وطلبه سعودى ، وهكذا تم الحاق الاقتراح بالاقتراحات السابقة التى ذهبت ادراج الرياح ، وقد علق محمود سليمان على ذلك بقوله : حيث ان الغرض فى الحالتين الخدمة العامة فيلزم التجاوز عن الاختلافات فتقرر بالاجماع تبليغ ذلك للحكومة (٦٠) .

ومع ذلك لم تكف الجريدة عن المطالبة بالدستور بأقلام مثقفيها الشبان، منذ حدث الانقلاب الدستورى فى عاصمة السلطان ، واعتبرت الجريدة ان

---

(٥٨) مضابط مجلس الشورى ، جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩١١ .
(٥٩) الجريدة ٦٩٧ ، فى ٢٤ يونيو ١٩٠٨ (صورة الاقتراح) .
(٦٠) مضابط مجلس الشورى ، جلسة ٢٢ يونيو ١٩٠٩ .

مشروع مجالس المديريات لا يحقق التدريج المطلوب وتساءلت كيف تدرجوننا على الشورى والشورى موجودة عندنا منذ عام ١٨٨٣ ، افلا يكفى هـذا الزمن لامضاء التجربة ؟ (٦١) واعتبرت اطلاق الحكومة المدافع من طوابى الاسكندرية احتفالا بعقد مجلس المبعوثان بموجب الدستور هو احتجاج من الحكومة على نفسها ، والا فكيف يكون ذلك فرح حكومة بالدستور ، وهى لا تجيب طلب الجمعية العمومية ومجلس الشـورى ؟ (٦٢) وللمرة الاولى اعتبرت الجريدة أن الامة مهيأة للدستور وابدت سخطها على كلمة « الكفاءة » التى يرددونها كلما ذكر الدستـور ، والتى جعلوها شرطا لنيله ، فكيف يحسبون ان الايرانيين أكثر كفاءة للدستور من المصريين ؟ (٦٣) فأطاحت بفكرة التدريج ، والكفاءات ، وهى التى طالما نادت بها كثيرا خلال العامين السابقين وان كانت قد تخبطت فى طلبها للدستور ، تارة من الوزارة أو بمعنى أدق من الادارة الانجليزية ، وتارة من السلطة الشرعية (٦٤) .

ويبدو أن الحزب قد فكر فى تقديم عريضة للخديوى يطلب الدستور ، اسوة بحركة العرائض التى تبناها الحزب الوطنى ، وقد ذكر لطفى السيد انه قد حررت هذه العريضة وأخذ الاهالى فى امضائها (٦٥) ، وان كان هذا لم يثبت بشكل ما ، وربما لان الخديوى قد علم بتفكير الحزب فى ذلك فلجأ الى جورست الذى نسعى بدوره لاحباط المسألة وارجاع اعضاء الشـورى عن طلب المجلس ، كما روى سعد زغلول (٦٦) . ويبدو تراجع اعضاء حزب الامة عن طلب المجلس النيابى واضحا فى انعقاد الجمعية العمومية فى مارس ١٩١٢ حيث لم نجد ضمن الاقتراحات الخمسة المقدمة بهذا الخصوص الا اقتراح واحد تقدم به احد اعضاء الحزب (احمد عثمان الهلالى) ، بل لقد

---

(٦١) الجريدة ٤٩٨ فى ٢٤ اكتوبر ١٩٠٨ .
(٦٢) الجريدة ٥٤١ فى ١٧ ديسمبر ١٩٠٨ .
(٦٣) الجريدة ٦٠٠ فى ٢ مارس ١٩٠٩ .
(٦٤) الجريدة ٦٠٥ فى ٨ مارس ١٩٠٩ .
(٦٥) احمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ٩١ .
(٦٦) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٨ ، ص ٩٥٣ .

أعلن اكتفاءه بتصريح الخديوى بشأن المجلس النيابى (٦٧) ، خاصة وقد قربت سياسة كتشنر المتشددة الخديوى من حزب الأمة ، ففى الوقت الذى طالب فيه الصوفانى ــ عضو الحزب الوطنى ــ بالمجلس النيابى الفورى ، لا يرى عبد الرحيم الدمرداش ان هذا الطلب مناسبا بعد وعد الجناب العالى ، وعاد الى ترديد نغمة الكناءات والتدرج حين ذكر : لقد أخذ جيراننا الدستور قبل استعدادهم فماذا حصل ؟ حصل أن الدستور معلن والاحكام العرفية مقامة بجانبه ... » (٦٨) ووافقه على ذلك ابراهيم مراد وحسن بكرى وعلى شعراوى وامين أبو ستيت وكلهم من أعضاء حزب الأمة حتى تمت الموافقة بالاجماع على رأيهم ، مما يؤكد أن طلب المجلس النيابى أو الدستور ارتبط عند نواب حزب الأمة بعلاقتهم بمركز السلطة شرعية كانت أم فعلية ولا يتصل لديهم بالوعى أو الايمان بالمبادىء الدستورية . وعلى العكس وقفت الجريدة بكتابها مواقف اكثر تطورا اتضحت اكثر من مرة على النحو الذى سبقت الاشارة اليه .

* * *

وسوف نستعرض عدة قضايا رئيسية عرضت داخل الهيئتين النيابيتين القائمتين لنتعرف على مواقف نواب حزب الامة ازاء كل منها ، أولها حين طلب مجلس الشورى من الحكومة وضع مشروع يجيز للاعضاء مساءلة النظار بشروط توضع لذلك ، فأجابت الحكومة بخطاب فى ٦ ديسمبر ١٩٠٩ بوضع شروط خمسة لتوجيه الاسئلة ، سحبت بها مضمون هذه المسألة ، وقد رفض محمود عبد الغفار تدخل الحكومة واعتبر هذه القيود رجوعا القهقرى ، ورأى شعراوى باشا أن خطاب الحكومة لم يأت بالطريق التشريعى فهو باطل ، بينما طلب محمود سليمان تجنب الكلام فى هذا الخطاب وأن تضع الحكومة مشروع قانون فى هذا الموضوع وترسله للمجلس ليبدى رأيه فيه ، وأخيرا تقرر مراعاة الجواب الوارد من الحكومة وطلب مشروع قانون لذلك وقد اتفق هذا مع رأى رئيس الحزب وبقية نوابه داخل المجلس (٦٩) .

---

(٦٧) مضابط الجمعية العمومية ، جلسة ٣٠ مارس ١٩١٢ .
(٦٨) المصدر السابق .
(٦٩) مضابط مجلس الشورى ، جلسة ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ .

وفى مسألة مشروع مد امتياز قناة السويس أربعين سنة تبدأ من عام ١٩٦٨ طالبت الجريدة باستشارة الجمعية العمومية أولا ، ونادت بأن هذا هو صوت الأمة الذى ينادى الحكومة من كل جانب أن تعقد الجمعية العمومية (٧٠) . والثابت أن أعيان حزب الأمة ومحاميه قد اجتمعوا فى منزل شعراوى باشا ورفعوا تلغرافات الى الخديوى ورئيس الوزراء وجورست يطالبون باعلان المفاوضات مع الشركة واخذ رأى الأمة فيها (٧١) والحت الجريدة فى مطالبة الحكومة بضرورة أخذ رأى الجمعية العمومية فى هذا المشروع (٧٢) بعد أن طلب لطفى السيد من بطرس غالى نفس الطلب (٧٣) وعندما وافقت الحكومة على ذلك اثارت الجريدة مسألة هل سيكون رأى الجمعية قطعيا أم استشاريا ؟ ورأت أن أصل حقوق الجمعية أن تكون قراراتها قطعية صرفة (٧٤) ، وهتفت بالنواب أن انتقوا حكم التاريخ وطالبتهم برفض كل شرط هضام لحق الأمة هدام لمصلحتها (٧٥) ، وانشأت العديد من البحوث السياسية والاقتصادية حول المشروع (٧٦) والف طلعت حرب كتابه الشهير « قناة السويس » الذى عرض فيه لتاريخ القناة بالاحصائيات وناقش مذكرة المستشار المالى موضحا مضار العرض بالنسبة لمصر (٧٧) وشكلت الجمعية لجنة لدراسة المشروع ومناقشته من ١٥ عضوا ترأسهم

---

(٧٠) الجريدة ٨٠٣ ، في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ .

(٧١) الجريدة ٨٠٣ في ٢٩ أكتوبر ١٩٠٩ (نصوص التلغرافات وأسماء الموقعين عليها) واللواء ٢١٠٣ في ٣٠ أكتوبر ١٩٠٩ (احتجاج الاعيان بشأن القناة) .

(٧٢) الجريدة ٨٠٤ في ٣٠ أكتوبر ١٩٠٩ .

(٧٣) لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ٨٨ (وقد أجابه بطرس بقوله : يا لطفى أما تنزل من السحاب لتكون معنا على الارض ...) .

(٧٤) الجريدة ٨٠٩ في ٤ نوفمبر ١٩٠٩ .

(٧٥) الجريدة ٨١٧ في ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ ، ٨٨٧ في ١٠ فبراير ١٩١٠ .

(٧٦) عريضة بدراسة تحليلية مرفوعة للخديو بقلم محمد بك يوسف (الجريدة ٨٢٣ في ٢٢ نوفمبر ١٩٠٩) وقناة السويس بحث سياسى بتوقيع ابن قتيبة (الجريدة ٨٣٦ في ٨ ديسمبر ١٩٠٩) وعرضها لدراسة طلعت حرب (عدد ٨٨١ في ٣ فبراير ١٩١٠) ومعادلة القنال دراسة حسابية لصابر صبرى (٩١٤ في ١٤ مارس ١٩١٠) .

(٧٧) حافظ محمود وآخران : طلعت حرب ص ٣٧ — ٥٩ (عرض واف لكتاب طلعت حرب) .

محمود باشا سليمان وضمت سبيعة سواه من أعضاء حزب الأمة (٧٨) ، وحين قرر مجلس النظار ادخال التعديلات التى رآها على المشروع بدون قبول الشركة ، حرج لطفى السيد لسعد زغلول بأن هذا القرار نتيجة ارتشاء (٧٩) وقد اشيع قبلا وقتها انه سيكون للخديوى وبطرس سمسرة جسيمة لو نجح المشروع ، واثبت محمد فريد فيما بعد (١٩١٤) ما اكد تفاوض الخديوى مع المشرفين الماليين على الشركة بهذا الشأن (٨٠) ، ورغم ذلك ، وبقرار تاريخى رفضت الجمعية العمومية المشروع بالاجماع — عدا عضو واحد — فى جلسة ١٢ مارس ١٩١٠ واعتبرت الجريدة ذلك فوزا للنواب على الحكومة (٨١) بعد أن شاركت بجهد واع فى تبصير النواب بدورهم وتنبيه الراى العام بحقيقة المشروع .

وعندما قدم مشروع قانون الجامعة الأزهرية الى مجلس الشورى (١٩١١) شكلت لجنة للنظر فيه من الشيخ النواوى ومحمود سليمان وشعراوى وسعودى وابراهيم مراد ومصطفى خليل والاتربى وفتح الله بركات ، ابدى ثلاثة منهم (سليمان وشعراوى وبركات) تحفظا على المادتين ١١ ، ٢٣ وقد نصت الأولى على ترؤس الخديوى للمجلس الاعلى للأزهر عند الاقتضاء ورات اللجنة الا معنى لذلك الاقتضاء ، وان هذا خطأ عظيم ، أما المادة الاخرى فقد طلبت اللجنة الا يكون اختيار شيخ الازهر من كبار العلماء ، بل يرشحه كبار العلماء الذين ينتخبون ثلاثة منهم يعين الخديوى احدهم شيخا (٨٢) ، ويبدو من هذا ان تلك التعديلات تدور حول الحد من سلطة الخديوى الذى كان قد دخل فى مرحلة عدائه الأخير لهم فى نهاية عام ١٩١٠ ، وان كانت اللجنة قد اعطتها تبريرات دستورية ، بل ان اثنين من أعضائها (مصطفى خليل وابراهيم مراد) قد رفضا تعديل المادة ١١ ، أما

---

(٧٨) الجريدة ٨٨٨ فى ١٢ فبراير ١٩١٠ ، الرافعى : محمد فريد ، ص ١٧١ — ١٧٢ .
(٧٩) مذكرات سعد زغلول ، ك ١٣ ، ص ٧١٩ .
(٨٠) مذكرات محمد فريد ، قسم ٢ ، ك ٦ ، ص ١٦٦ .
(٨١) الجريدة ٩٢١ فى ٢٢ مارس ، ٩٣٥ فى ٨ ابريل ١٩١٠ .
(٨٢) مضابط مجلس الشورى ، جلسة ٣٠ مارس ١٩١١ .

المادة ٢٣ فلم يضطلع احد من نواب حزب الامة بالدفاع عن تعديلها ، فى حين تولى هذا الامر الصوفانى وبركات مطالبين باتتخاب شيخ الجامع ، واخذت الآراء فلم تصوت الى جانب التعديلات (٨٣) ، وهكذا بدا نواب حزب الامة نظريا فى مظهر المدافعين عن الديمقراطية ، فى حين تراجعوا عمليا ، كما لم يظهروا ، كالعادة ، يدا واحـــدة تدافع عن التعديل ، الذى شكلوا اغلبية اللجنة المعدة له ، والطريف ان الجريدة اعتبرت ان الجرية ، ازاء تراجـــع النواب ، قد تخاذلت وفشلت امام المجاملة ، واوضحت ان فشل الاجراء امام الوعيد ليس من شأنه ان يوهن من عزيمتهم (٨٤) وادانت الحكومة التى حملت المجلس على التصديق على المشروع ، ونعتت محمود سليمان بشيخ النواب واسمتهم بالديمقراطيين (٨٥) .

ولعل لذلك صلة ، كما تقول الجريدة ، باقتراح كل من محمود سليمان وفتح الله بركات واحمد حبيب ومحمد امين ابو ستيت بعدم الانعام بالرتب والنياشين على اعضاء المجلس (٨٦) فقد تدخلت الحكومة لخذلان الاعضاء السابقين فى تعديلاتهم على مشروع قانون الازهر ، ففى جلسة ٣٠ مارس ١٩١١ قدموا اقتراحا بهذا المعنى حتى يكون الاعضاء بعيدين عن سوء الظن بهم من مستفيديهم (٨٧) ، وحين بدات مناقشـــة هـــذا الاقتراح انسحب ابوستيت ، واستمات بركات فى الدفاع عنه وابدى استعداده فى الحـــال للتنازل عن رتبته ، هذا فى الوقت الذى نكص فيه محمود سليمان واحمـــد حبيب عن مؤازرته ، بل ان محمود الاتربى ومحمد الشريعى قد انبريا للرد عليه واعتبراه طاعنا فى زمم زملائه وايدهما ابراهيم مراد ايضا ، وحين اخذت الآراء رفض الاقتراح (٨٨) ، وبذلك تكرر نفس الموقف من نواب حزب الامة ،

---

(٨٣) نفس المصدر .
(٨٤) الجريدة ١٢٣٠ في اول ابريل ١٩١١ .
(٨٥) الجريدة ١٢٣٣ في ٤ ابريل ١٩١١ .
(٨٦) المصدر السابق .
(٨٧) مضابط مجلس الشورى ، جلسة ٣٠ مارس ١٩١١ .
(٨٨) المصدر السابق جلسة ٢٦ ابريل ١٩١١ والعلم عدد ٢٩٢ في ٢٧ ابريل ١٩١١ .

استقطبت الحكومة بعضهم ، واغرى الخديوى البعض الآخر بالرتب والنياشين ، وكانوا مدفوعين بعوامل خاصة ، من ثم انتاب التردد والنكوص والتضاد مواقفهم داخل المجلس .

والقضية الاخيرة تتعلق بقانون الخمسة افدنة ، الذى يقضى بعدم جواز الحجز على اطيان من يملكون خمسة افدنة فاقل ومسكن وملحقاته ودابتين وفاء لديونهم ، فعندما عرض المشروع على مجلس الشورى ووضعت لجنته — التى ترأسها محمود باشا سليمان — تقريرها جاء فيه : أن للجنة أمنية هامة تحفظ حقوق الملاك المؤجرين وهى توقيع الحجز الادارى على محصولات المستأجرين لضمان ايجار أطيانهم ، وتساءلت كيف يرضى المالك تأجير أرضه الى مزارع صغير اذا كان لا يستطيع الحجز على املاكه لتسديد قيمة الايجار ؟ كما حرص التقرير على توسيع الاستثناءات من ظروف الحجز والبيع وفاء لحقوق الملاك ، فبدا ان كبار الملاك لا ينظرون لأبعد من حدود مصلحتهم ، حتى لقد اتهمهم بذلك ناظر الحقانية ولم يقبل هذا التعديل ولكن المجلس قرر التعديل بالاجماع واعتبر الايجار من الديون الممتازة التى يجوز بموجبها الحجز على الملكيات الصغيرة (٨٩) ، ونصت المادة الثانية من القانون على ذلك ، وكذلك نصت المادة الرابعة على انه لايترتب على ذلك ضياع حقوق الدائنين الذين اثبتوا بدينهم سندا ثابتا قبل هذا التاريخ (٩٠) وهكذا كانت فاعلية كبار الملاك ، وبشكل خاص نواب حزب الأمة — الذين توحدوا تماما — تبدو مؤثرة اذا ما كان المشروع يضر بمصلحتهم او يمسها من قريب أو بعيد ، وقد وضح هذا جيدا فى الثغوب التى استطاعوا احداثها بقانون الخمسة افدنة .

* * *

---

(٨٩) مضابط مجلس الشورى ، جلسة ٢١ يناير ١٩١٣ .

(٩٠) Egypt, No. 1, 1913, p. 50.

وانظر نص القانون في : احمد حسن وفلسان ، مجموعة القوانين واللوائح ، ج ١ ، ص ١٤١ — ١٤٢ وقد اعتبر شيرول Chirol هذا المشروع يعد عطفا من كتشنر على الفلاحين (The Egyptian Problem, p. 111).

عندما افتتح الخديوى دور انعقاد الجمعية العمومية الأخير عام ١٩١٢ أعلن أن الحكومة مشتغلة بدراسة افضل الوسائل لتحسين النظام النيابي (٩١) ، وخلال جلسات هذا الدور تم التصويت على طلب الدستور مرات ثلاث (٩٢) . وقد أرسل كتشنر الى جراى يقترح تعديل النظام الحالى واعداد نظام أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا لوجهات النظر للشعب المصرى ، وعرض عليه تفصيلا لتصوره للتغيير الجديد يتعلق بالانتخاب والتمثيل الكمى والنوعى الذى يكفل تمثيل صغار الملاك ، وذكر ان الهدف من ذلك تسكين المتطرفين (٩٣) ، وحتى اواخر عام ١٩١٢ كانت قد شكلت لجنة لبحث تعديل قانون الانتخاب ووالت اجتماعاتها فى سرية تامة ، وطلب كتشنر الى جراى ان يحاول اقناع مجلس العموم بألا يتدخل فى هذه المسألة لأن ذلك سيثير جماعة المتطرفين (٩٤) ، وقد ركز على أن اعضاء الجمعية العمومية يجب أن يختاروا من المصريين المتعلمين وخاصة ممن لهم خبرة بالمسائل الادارية، ورغم أنه لم يكن مقتنعا بأن التغيير الى نظام حكومة برلمانية مسئولة لا يعد مناسبا لحاجات مصر الا انه ذكر أن من الضرورى وضع رغبات الطبقات المختلفة فى عين الاعتبار (٩٥) فكأن المسألة تعنى مزاحمة كبار الملاك ببعض الفئات الجديدة من أبناء الطبقة الوسطى وصغار الملاك لهؤلاء ، و « تسكينا للمتطرفين ، واحتواء زعامات هذه الفئات داخل الجمعية وتمييع المطلب الدستورى الذى الحت عليه الجمعية العمومية ، واذا كان كتشنر قد تشدق بأن الجمعية الجديدة سوف تكون سلطاتها أوسع وأنها ستأخذ فى اعتبارها بشكل خاص المسائل الداخلية ، مع عدم تجاهل الطبقات الفقيرة وعدم اعطاء أهمية للنصاب المالى (٩٦) الا أن القانون الجديد الذى انشئت

---

(٩١) FO. No. 125, 407-178, part LXXV, 1912, p. 79

(٩٢) FO. No. 129, 407-178, part LXXV, 1912, p. 81.

(٩٣) FO. No. 146, 407-176, part LXXV, 1912, pp. 158-159.

(٩٤) FO. No. 212, 407-176, part LXXVI, 1912, pp. 106-107.

(٩٥) FO. No. 3, 407-180, part LXXVII, 1913, p. 3.

(٩٦) Ibid, p. 3.

الجمعية التشريعية بموجبه لم يحقق شيئا من هذا ، فلم تتسع سوى اختصاصاتها الاستشارية بحيث صار من حقها تأخير اى قانون وكذا عقد لجان مع ممثلى الحكومة فى المسائل محل الخلاف وحق مساءلة الحكومة تحريرا وشفاهة — مع سلب الجمعية مضمون هذا الحق عمليا — بالاضافة الى حق تقديم مشروعات القوانين (٩٧) ، وقد حرمت الجمعية من ابداء رايها فى مسائل أباحها القانون السابق كسحب الحق المخول لمجلس الشورى بشأن مناقشة كل اقسام الميزانية وسحب حق الجمعية العمومية فى دراسة سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية والأمور الادارية والمالية (٩٨) كذلك احتفظ القانون الجديد بنفس الشروط المالية تقريبا اللهم الا تغيير محدود وبلا قيمة ، الأمر الذى اتى بأعضاء معروفين للناخبين ، وضمت الجمعية الجديدة ٤٩ من كبار الملاك من بين ٦٦ منتخبا (٩٩) ، وقد علقت المؤيد على ذلك « باهتمام الأعيان بالانتخابات واعجابهم بالمشروع الجديد وان هذا الاهتمام كان دائما دابهم فى جميع الانتخابات ، لكنه فى جميع البلاد الراقية لا يحفل الا بآراء الطبقة المتعلمة المتهذبة والتى قابلت المشروع بفتور زائد » (١٠٠) .

ومن بين ٦٦ عضوا منتخبا نجد ١٨ عضوا ينتمون لحزب الأمة عند نشأته ، هذا بالاضافة الى أن الحكومة قد عينت أربعة ينتمون للحزب أيضا

---

(٩٧) يونان لبيب : الحياة الحزبية ، ص ١٨٧ (وقد تألفت الجمعية من ٦٦ منتخبا و ١٧ معينا ، مدة العضوية لكليهما ٦ سنوات ، يتجدد ثلث الفريقين كل سنتين وتعطى مكافأة للاعضاء ٢٥ جنيها) انظر البرت شتير : الدستور المصرى والحكم النيابى ، قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ الباب الثانى ص ٥٣٥ — ٥٣٧ وكذلك الجريدة ١٩٣٢ في ٢٢ يوليو ١٩١٣ .

(٩٨) لاشين : سعد زغلول ، ج ١ ص ١٨٩ — ١٩٠ وقد أضافه ص ١٩٨ — أنه وجد بين الـ ٦٦ منتخبا ١٤ باشا ، ٣٨ بك ، ٨ افندى ، ٦ شيوخ وكان ذلك انعكاسا أمينا للشروط المقررة في قانون الانتخاب .

(٩٩) Landau, J., Parliaments and parties P. 56, Chirol, V. op. cit. p. 116, and Egypt, No. 1, 1913, p. 7.

(١٠٠) المؤيد ٧١١٩ ، ٧١٢١ في ٢٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩١٣ .

من بين ١٧ معينا (١٠١) وان كان هذا لا يعنى ايضا انهم كونوا جماعة حزبية داخل الجمعية ذلك أن ما أصاب الحزب من تفتت خلال الاعوام السابقة قد أبعد الكثيرين عنه ، بل ان كثيرا من الذين نجحوا فى الانتخابات كانوا ممن انشقوا على الحزب ؛ كذلك فان ما حدث داخل الجمعية لا يعطى المعنى السابق على ما سوف يتضح ، وبالمثل فان طبيعة الجمعية نفسها لم تكن تحتمل قيام أكثرية أو اقلية بالمعنى البرلمانى الصحيح(١٠٢) ثم ان كتشنر وكان يبغض الأحزاب ويحتقرها لم يكن ليسمح بظهورها داخل الجمعية ، وقد صرح لسعد بأنها اذا ضمت المشاغبين ورجال الأحزاب واثبتوا اهواء وميول احزابهم فلن تجنى البلاد منها الا شرا (١٠٣) . لكل ذلك لم يستطع حزب الأمة ان يكون جماعة حزبية داخل الجمعية .

وحين اقترب تشكيلها من نهايته وصفها لطفى السيد بأنها جمعية استشارية لا تحقق سلطة الأمة بالمعنى الصحيح وهتف بالنواب أن يفتحوا باب الجرية على مصراعيه ، وذكرهم بأن النواب هم الذين ساعدوا الحكومة على بعث قانون المطبوعات فأقاموا الحجة على شعبهم من حيث أرادوا أن يخدموا فكرة الاعتدال ، ونسوا أن الأضرار التى قد تنجم عن التطرف فى الحرية لا توازى شيئا من الضرر الذى تأتى به طبائع الاستبداد (١٠٤) مبررا ذلك للمرة الأولى ، اسلوب التطرف ان لم يكن محبذا له ، وان تخفى وراء الحرية ، ولعل ذلك راجع الى غضبه لسقوطه فى الانتخابات ، وكان قد رشح نفسه عن مركز السنبلاوين ولم ينجح ، وفسر ذلك بتدخل الحكومة

---

(١٠١) المنتخبون هم : عبد الرحيم الدمرداش ، أحمد أبو الفتوح ، راغب عطيه ، عبد العزيز فهمى ، علوى الجزار ، محمود ابو حسين ، عثمان سليط ، ومحمود الاتربى ، محمد عثمان اباظة ، أحمد محمود ، ابراهيم سعيد ، عبد الرحمن نصير ، طلبة سعودى (١٣ — ٦ — ١٩١٤) — على شعراوى ، قطب قرشى ، أمين ابو ستيت ، محمد محمود ، محمد السيد ابو على . والمعينون هم : خالد لطفى ، محمد الشريعى ، سينوت حنا ، حمد الباسل . أنظر محمد خليل صبحى : الحياة النيابية فى مصر ، ج ٦ ، ص ٨٢ — ٨٦ .

(١٠٢) مذكرات محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ٣٤ ، مودعة بدار الوثائق .

(١٠٣) مذكرات سعد زغلول : ك ٣ ، ص ١٦٩ .

(١٠٤) لطفى السيد : المنتخبات ثان ، ص ٥٨ ، ٦٣ .

وعملها على اسقاطه (١٠٥) ، وكان قد اعد كراسة بخطته فى الجمعية التشريعية ، ودفع بها الى سعد زغلول الذى فهم منها أن لطفى يعد القانون النظامى خطوة نحو الدستور ويبدى سروره من تدرج الحكومة بالأمة نحو الحكم الذاتى ومن كون جميع حقوق الافراد مضمونة . ويستحسن تداخل الحكومة فى حماية مصالح الافراد بما يقيد حريتهم فى تصرفاتهم (١٠٦) ، ولعل سقوط لطفى يفسر ايضا دعوته الى ان يكون بالجمعية يمين وشمال او حزب معارضة واهابته بكل عضو أن يضحى دائما رأيه لرأى حزبه (١٠٧) كما يفسر تيئيسه من الجمعية وهجومه المتكرر عليها ، فقد رأى أنها لا تمتاز عن الشورى الا بزيادة العدد لما رأيها فلا يزال استشاريا ناقصا منه بعض الاستثناءات فالرجاء فيها بأكثر مما يدخل فى حدودها ، أمانى مجردة لا يقام لها وزن (١٠٨) . ولم يكن لطفى هو الوحيد الذى سقط فى الانتخابات فقد حدث نفس الشىء للهلباوى ، وان كان السبب مختلفا ، فقد رشح نفسه ضد سعد زغلول فى دائرة بولاق وعندما نصحه سعد بالتنازل ، ووعده بأنه سيتنازل له عن دائرة اذا نجح فى اثنتين وانه سوف ينصح أهل الثقة بانتخابه رفض الهلباوى ذلك بحجة أن الحكومة لا تقبل ذلك (١٠٩) .

---

(١٠٥) لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ١٤٠ (وقد أرسل له سعد زغلول برقية يقول فيها : لئن سقطت فى الانتخابات فلك عطف العقلاء) وقد روى سعد أنه دفع اليه بكراسة أوضح فيها خطته فى الجمعية وفهم منها سعد أن الحكام يعاكسونه ويتهم الخديو (مذكرات سعد ك ٢١ ، ص ١٠٦٠) وقد حكى حسن الشريف أن المرشح ضد لطفى كان عثمان سليط الذى حرف معنى الديمقراطية للناس لتنفيرهم من دعوة لطفى فلم ينتخبه الناس لانه ديمقراطى وكان لطفى يعزى نفسه قائلا خير لى أن اسقط الف مرة من أن أكون نائبا لهؤلاء الناس (الرجال أسرار ص ٦٤ — ٦٦) وان كان لطفى قد أنكر هذا السبب او تجاهله .

(١٠٦) مذكرات سعد : ك ٢١ ، ص ١٠٦٠ وقد أضاف « لا يمكن لكتشنر نفسه أن يكون له مذهب أحسن منه فعجبت كثيرا لهذا الموات ودعوت الله كثيرا الا يتجح له سببا ولا يبلغ له املا » .

(١٠٧) لطفى السيد : المنتخبات ، ثان ، ص ٦٨ — ٧٠ (عن الجريدة ٢٠٥٩ في ٢١ ديسمبر ١٩١٣) .

(١٠٨) الجريدة ٢٠٨٢ في ١٧ يناير ١٩١٤ .

(١٠٩) مذكرات سعد زغلول ، ك ٢٣ ، ص ١١٢٤ ، ١١٥٥ وقد علق سعد بأنه (لا يثق باتقانه وأنه رأى عليه علامة الحقد عقب ذلك) هذا ولم يشر الهلباوى في مذكراته الى ذلك بل قال أنه رشح نفسه في مجلس مديرية دمنهور توطئة لدخول انتخابات شورى القوانين =

ولكن سرعان ما أشيع أن سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، والاخير أحد فرسان حزب الامة ، سوف يشيعان فى الجمعية روحا جديدة وسيتوليان زعامة المعارضة فيها ، حتى ان الحكومة لجأت للتخلص منهما بمحاولة استيزار سعد الذى طلب استشارة انصاره وناخبيه ، وكذلك عرضت وظيفة مستشار بالاستئناف على عبد العزيز فهمى ، لكنه ابى (١١٠) ، وقد علقت الجريدة على ذلك بأن الحكومة لم تقصد حرمان الجمعية منه ، فهى تحتكر بيدها كل السلطة ولا ترى أمامها الا جمعية شورية غير قادرة بقوة نظامها على اسقاط الوزارة ، واكدت عدم خشية الحكومة من « احرار » الجمعية (١١١) . وربما كان عبد العزيز فهمى مدينا بما أحرزه من مستقبل سياسى مرموق فيما بعد ، لفترة عمله بالجمعية التشريعية على قصرها .

وقد اثار محمد السيد ابو على مشكلة اى الوكيلين سينوب عن الرئيس المعين ام المنتخب ، وانضم اليه فى ذلك الشيخ الدمرداش (١١٢) . ورأى لطفى السيد أن المسألة ليست على قدر من الاهمية « فهى مسألة أشخاص لا مسألة مبدأ » واستنكر على الحكومة محاولتها تجنيد فريق من النواب ليضع نصا فى اللائحة يعين اى الوكيلين ينوب عن الرئيس ، ولكنه فى مقال آخر بنفس العدد ابدى رأيا قاطعا بأن الوكيل المنتخب هو الأحق ، وأن الأمة لابد أن تجادل عن حقها فى جعل وكيلها هو النائب عن الرئيس (١١٣) . وداخل الجمعية لم يقف نواب حزب الامة او بمعنى ادق ممن ينتمون فى الأصل لهذا الحزب ، لم يقفوا موقفا واحدا ؛ بل إن فريق الأحرار الذى تراسه

= حوالى عام ١٩١٣ (لعله يقصد الجمعية التشريعية) وقد انتخب نعلا ولكن طعن في انتخابه بدعوى أنه ليس مقيما في البحيرة فقبل الطعن وحذف اسمه من كشوف الانتخاب في القاهرة ثم حذف من البحيرة وأخبره السير جراهام بأن لوزارة الداخلية العذر لو اعتبرته من المتشردين (مذكراته ص ١٠١) .

(١١٠) مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ص ١٢٩ .

(١١١) الجريدة ٢١٦٢ في ١٩ ابريل ١٩١٤ .

(١١٢) مضابط الجمعية التشريعية ، الجلسة الثانية في ٢ فبراير ١٩١٤ (الوقائع ١٧ في ٩ فبراير ١٩١٤) .

(١١٣) الجريدة ٢١٢٠ في أول مارس ١٩١٤ (نائب الرئيس) و (هل يعمل الاعضاء لمصلحة الحكومة ؟) .

سعد قد ضم العديد من رجال الحزب الوطني كالصوفاني والمكباتي وحين قدمت عريضة بجعل الوكيل المعين اسبق من المنتخب في الرئاسة وقعها من المنتمين لحزب الامة امين ابونستيت وخالد لطفي والدمرداش والاتربي وغيرهم ، بينما عارضها قطب قرشي ، وابراهيم سعيد ، وعلي المنزلاوي ، وراغب عطيه ، وعلي شعراوي ، ومحمد علوي ، وعلي راسهم عبد العزيز فهمي وسعد زغلول (١١٤) وانتصرت الجريدة لفريق المعارضين ولقبتهم « بالاحرار » وهنأت الامة بهم وبموقفهم الذي ادى الى انسحاب سعد بهم « مما اثبت ان لدينا في المجلس ثلثه على قدرة واتفاق في الآراء » (١١٥) بينما تقدم حمد الباسل وعلي شعراوي بحل وسط مؤداه ان الرئيس يعين احد الوكيلين بالمناوبة بينهما . وقدم عبد العزيز فهمي اقتراحا بجعل الاتابة للوكيل الاكبر سنا ، ولكن رفض هذان الاقتراحان ، ثم اخذت الآراء فكانت الى جانب اولوية الوكيل المعين بنسبة ٤٤ ضد ٣٢ صوتا وبذلك حسمت المسألة (١١٦) ، وحملت الجريدة الحكومة مسئولية تصرفها وهنأت الامة « بالحريين » (١١٧) .

وكانت المسألة العامة الاخرى التي ناقشتها الجمعية التشريعية هي مشروع ميزانية عام ١٩١٤ ، وقد بدأت مناقشاتها حين قدم عبد العزيز فهمي اقتراحا مؤداه ان كل لجنة من اللجان تدرس من الميزانية الفصل الخاص بها ثم تقدم تقريرا الى اللجنة المالية فيتوزع العمل وتكون كل لجنة على بينة بميزانية النظارة المكلفة ببحث اعمالها ، وقد رفض الاقتراح على اهميته ووجاهته بنسبة ٤٢ الى ٢٨ صوتا كما لم يصوت الى جانبه معظم المنتمين

---

(١١٤) مضابط الجمعية التشريعية ، جلسة ١٢ في ١٨ مارس ١٩١٤ (الوقائع ٢٥ في ٢٣ مارس ١٩١٤) .

(١١٥) الجريدة ٢١٣٥ في ١٨ مارس ١٩١٤ .

(١١٦) وكان ضمن الموافقين للحكومة من اعضاء حزب الامة ابو ستيت وسليط وهلال والاتربي والدمرداش وخالد لطفي وابو حسين والشريعي ومن الاحرار او الرافضين محمد محمود ومحمد مصطفى خليل وقطب قرشي وحسين الشريعي وعبد العزيز فهمي وعلوي الجزار وحمد الباسل وراغب عطية وابراهيم سعيد وعلي شعراوي (مضابط الجمعية التشريعية جلسة ١٢ في ١٩ مارس ١٩١٤) .

(١١٧) الجريدة ٢١٣٧ في ٢١ مارس ١٩١٤ .

الحزب الامة ، وان كان قد حظى بتأييد مجموعة كبيرة من « الاحرار » ورجال الحزب الوطنى (١١٨) . وقد طالب عبد العزيز فهمى بأن يشترك النظار فى الاجابة على اسئلة الأعضاء واستفساراتهم ، والا فما معنى وجودهم ؟ فرد عليه ناظر الحقانية بأن القانون هو الذى اوجدهم فطلب فهمى من النظار أن يجيبوا الآن على الاسئلة الظاهرة البسيطة التى لاتحتاج الى بحث (١١٩) . بيد أن عبد العزيز فهمى الذى بدا برلمانيا حاذقا واعيا ، لم يكن وعيه يتعدى حدود الطبقة التى خرج من صفوفها ، فحين علق احد الاعضاء (كمال ابوجازية) على زيادة ايرادات الميزانية بأن معظمها يؤخذ من الفلاح عن طريق الضرائب الفادحة الشديدة الوطأة عليه الخفيفة على سواه ، وطلب تعديل الضرائب بحيث تتحمل البضائع الكمالية والمشروبات واوراق اللعب والسهم وسندات الشركات سهما عادلا من هذا العبء ، علق عبد العزيز فهمى بأن هذه امنية جميلة وتؤجل فى التقرير الى القسم الخاص بالامانى (١٢٠) فوافقه الاعضاء بساطة شديدة رغم أن الامر يتعلق بنفس الفقرة الجارى مناقشتها .

وقد عبر حمد الباسل عن نفس المضالح فى تعليقه على الميزانية فطلب الى الحكومة بيع أطيان الدومين — او ما تبقى منها — بالطريقة التى اتبعت فى بيع اراضى الدائرة السنية لانها بيعت للاهالى بأقساط مريحة ، وحتى تتخلص الحكومة من اعمال الزراعة والادارة وما تنفقه فى سبيلهما لانه ليس فى الامكان ان تكون حكومة وزارعة فى آن واحد ، وطالب بتخصيص ميزانية اكبر لنظارة الزراعة ، فرد عبد العزيز فهمى بأنه — الباسل — يريد أن يجعل ناظر المالية « يأخذ من اموالنا » فعلق الباسل بأنه سيصرفها فى الوجوه المفيدة للأمة (١٢١) .

---

(١١٨) مضابط الجمعية التشريعية جلسة ١٣ فى ١٩ مارس ١٩١٤ .

(١١٩) المصدر السابق جلسة ١٤ فى ٢٢ مارس ١٩١٤ .

(١٢٠) نفس الجلسة .

(١٢١) نفسه ، جلسة ١٦ فى ٢٤ مارس — هذا فى الوقت الذى قدمت فيه اقتراحات كثيرة على جانب كبير من التطور والوعى خاصة بالغاء قوانين القيود على الحريات والنظر =

وتكررت المواقف المتعارضة لرجال حزب الأمة داخل الجمعية التشريعية فى اكثر من مناسبة ، فحين اقترح احدهم (محمد علوى الجزار) أن تخفف نظارة المعارف رسوم الامتحانات وتعفى الفقراء منها وتقبل جميع طلبات دخول المدارس العليا من متوسطى الحال وانشاء مدرسة ثانوية لتعليم الفقراء مجانا ، طلب عبد الله أباظة — من المنتمين لحزب الأمة — تأجيل هذه الاقتراحات على اعتبار انها خارجة عن موضوع مناقشة الميزانية، وأيده الدمرداش وعبد العزيز فهمى وكثير من رجال حزب الأمة (١٢٢) ، وعندما اقترح آخر (راغب عطيه) الغاء ضريبة الخفر ، انبرى عبد العزيز فهمى لتنفيذ اقتراحه موضحا أنه اذا جاز للجمعية أن تقبل ذلك لجاز لها ان تطلب الغاء مال الأطيان لانها ثقيلة وكذا رسوم الجمارك ، وطلب تأجيل الاقتراح الى اجل غير مسمى ، برغم انه قد حظى بتاييد بركات والصوفانى (١٢٣) وغيرهما ممن لا ينتمون لحزب الأمة .

من كل ما سبق يتضح أنه رغم التمثيل الكبير — نسبيا — لحزب الامة فى الهيئات النيابية ، الا ان اعضاء الحزب داخل هذه الهيئات لا يمكن اعتبارهم هيئة برلمانية للحزب ، كما لم يستطيعوا بحال قيادة معارضة وطنية باعتبارهم حزبا ، رغم مخالفتهم للحكومة من خلال مواقف شخصية اثرت علاقة نواب الحزب بالسلطتين فى تحريكها ، وقد اتضحت كذلك من خلال تعبيرهم عن خصومتهم للحزب الوطنى فى الوقت الذى لم تكن هناك معارك نيابية بين الأحزاب بشأن القضايا العامة ، ربما لان أحزاب هذه الفترة لم يكن بوسعها أن تخوض معارك انتخابية — بالمعنى الحزبى — للتمثيل فى هذه الهيئات . ولعله اتضح كذلك أن مطلب حزب الأمة النيابى الذى يقرر السعى لتوسيع اختصاصات الهيئات القائمة وصولا الى المجلس النيابى ، لم يقدر له ، على

= فى حالة الفلاح والعامل والافراج بنقابات العمال والعفو عن المجرمين السياسيين وسن قانون لمراقبة المرابين وتسعير أصناف الحبوب واللحوم وغيرها (جلسة ٢٢ فى ١٨ ابريل ١٩١٤) وقد تدمت كلها من اعضاء لا ينتمون بصلة لحزب الأمة .

(١٢٢) مضابط الجمعية التشريعية ، جلسة ١٦ فى ٢٤ مارس ١٩١٤ .

(١٢٣) المصدر السابق ، جلسة ٢٩ فى ٩ يونيو ١٩١٤ .

تواضعه ، أن يتم بالشكل الذى ابتغاه الحزب وذلك لنكوص أعضائه عن النضال لتحقيق هذا الهدف ، ولأن المجلس النيابى تام السلطة صار مطلبا راديكاليا للحركة الوطنية المصرية على اطلاقها ، الأمر الذى ادى الى ابتلاع كافة المحاولات المتواضعة والمبتسرة .

ولعلنا اخيرا لمسنا أن نواب الحزب قد انبروا — غريزيا ودون اتفاق — للادلاء بدلوهم فى المسائل التى تهم الطبقة التى خرجوا من صفوفها ، فى حين لم يشب ذلك مواقف جريدة الحزب ، التى عبرت بأقلام الشباب ، عن مسألة الديمقراطية والحكم النيابى بشكل اكثر تطورا ووعيا .

* * *